

التخفيف من حدة الفقر



COMCEC

# نبة عن التخفيف من حدة الفقر

مكتب تنسيق الكومسيك

إبريل/ نيسان ٢٠١٦

### نبذة عن التخفيف من حدة الفقر

يتم تعريف الفقر عموماً على أنه الافتقار إلى وجود موارد كافية لتلبية احتياجات الفرد الأساسية. ويعتمد تعريف الفقر على مقومات أساسية تختلف باختلاف الجغرافيا، والزمان، والتوقعات الثقافية، أو قد يعتمد التعريف على المصدر المستقى منه. وفي هذا الصدد، تتباين الأساليب المستخدمة في دراسة وضع الفقر في البلدان. ومن أكثر الأساليب المستخدمة لتعريف الفقر لغة النقود، فخط الفقر الذي حدده البنك الدولي على سبيل المثال، هو ١,٩٠، و ٣,١٠ دولار أمريكي في اليوم، أو قيمة الحد الأدنى من الأسعار الحرارية الضرورية. كما يتم تعريف الفقر باستخدام لغة غير نقدية تعكس وجهة نظر متعددة الأبعاد. وفي هذا السياق، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حساب مستويات الفقر مستخدماً مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لقياس هذه المستويات في سياقات أوسع عام ٢٠١٠، حيث يحدد مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد حالات الحرمان المتعددة للسكان ومدى تداخلها باستخدام أبعاد الصحة، والتعليم، ومستويات المعيشة.

فضلا عن ذلك، يعد الفقر واحداً من التحديات الهائلة لدى أغلب البلدان في جميع أنحاء العالم؛ حيث يعيش ٧٢ % من سكان العالم الفقراء بالبلدان المتوسطة الدخل<sup>١</sup>. وفي هذا الشأن، تحتل محاربة الفقر مكانة هامة على جدول أعمال التنمية العالمية. ومن منطلق وجهة النظر تلك، فإن ما تم إنجازه من الأهداف الإنمائية للألفية بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يحتاج إلى تقييم؛ حيث أن أجندة التنمية العالمية الجديدة، ألا وهي "أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠"، وكذا أهداف التنمية المستدامة تقوم على الخبرات التي تم تحصيلها نتيجة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

### الفقر في العالم

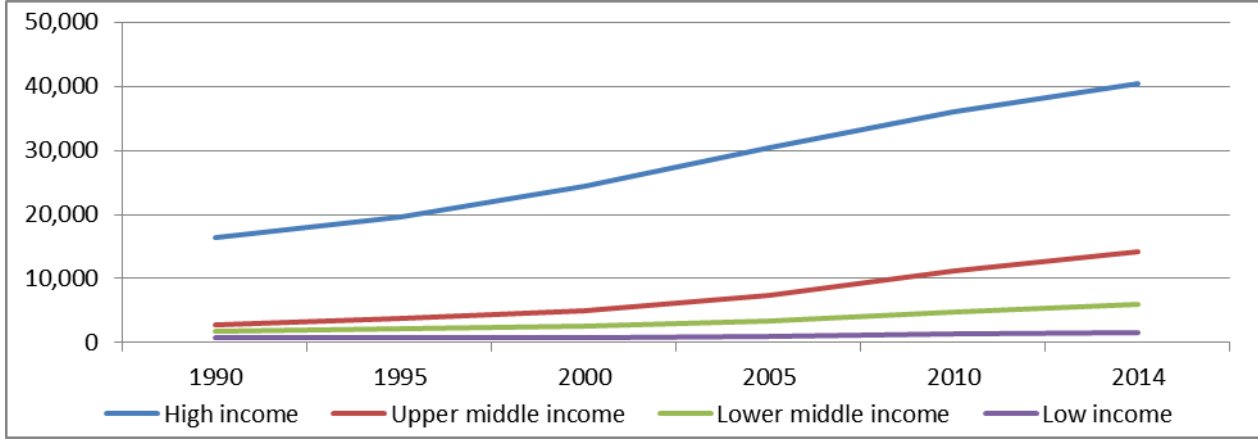
بينما بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد (على أساس تعادل القوى الشرائية) ١٤,٩٣٩ دولار أمريكي عام ٢٠١٤، فإن هذا المتوسط قد سجل ٤٠,٥٢٣ دولار أمريكي لبلدان الدخل المرتفع، و ١٤,٣٥٤ دولار أمريكي لبلدان الدخل فوق المتوسط، و ٦,٠٢٩ دولار أمريكي لبلدان الدخل دون المتوسط، و ١,٥٩٠ دولار أمريكي لبلدان الدخل المنخفض (الشكل ١). وتشير هذه الأرقام إلى أنه ثمة تباين ملحوظ في الدخل بين البلدان؛ حيث تحظى دولة قطر بأعلى نصيب من الناتج المحلي الإجمالي للفرد (على أساس تعادل القوى الشرائية) ليصل إلى ١٤٠,٦٤٩ دولار أمريكي وفقاً للقيمة الدولية الحالية للدولار، بينما تحظى جمهورية أفريقيا الوسطى بأقل نصيب منه، ألا وهو ٥٩٤ دولار أمريكي وفقاً للقيمة الدولية الحالية

<sup>١</sup> تم مؤخراً تعديل تعريف البنك الدولي " للفقر المدقع" بحيث شمل التعديل العيش على أقل من ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم بدلاً من العيش على أقل من ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم؛ الأمر الذي يعكس آخر المستجدات التي طرأت على أطراف القوى الشرائية. وعلى غرار ذلك، تم تغيير خط الفقر ليصبح ٣,١٠ دولار أمريكي بدلاً من ٢ دولار أمريكي.

<sup>٢</sup> كانبور و سومنر، p.1، <http://kanbur.dyson.cornell.edu/papers/KanburSumnerPoorCountriesOrPoorPeople.pdf>, 14.04.2016.

للدولار. وبالإضافة إلى هذه الأرقام، ثمة مشكلات عديدة تتعلق بتوزيع الدخل داخل البلدان، فهناك فجوة واسعة بين البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل (انظر الشكل ١)؛ لذا يظل الفقر واحدًا من القضايا البارزة بالنسبة لكثير من الناس، ولاسيما الذين يعيشون في أقل البلدان نموًا.

شكل ١: الناتج المحلي الإجمالي للفرد (على أساس تعادل القوى الشرائية) (القيمة الدولية الحالية للدولار الأمريكي)



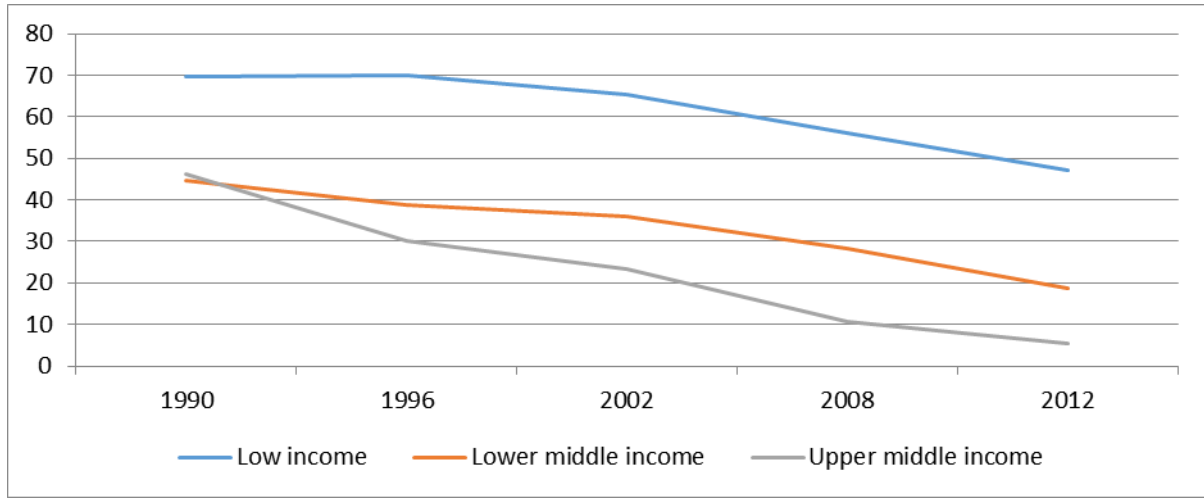
المصدر: أعدته مكتب تنسيق الكومسيك وفقًا لمؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

وبالنسبة لأغلب البلدان، انخفضت مستويات الفقر، بما يتفق ولغة النقود، خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وبالطبع، في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢، لوحظ تقدم باهر فيما يتعلق بنسبة الأفراد الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم؛ بينما وصلت النسبة إلى ٤٦% لبلدان الدخل فوق المتوسط، و ٤٥% لبلدان الدخل دون المتوسط، وكذا ٧٠% لبلدان الدخل المنخفض عام ١٩٩٠، وانخفضت هذه النسب إلى ٥%، و ١٩%، و ٤٧% على التوالي، لمجموعات الدخل تلك في عام ٢٠١٢ (الشكل ٢). ففي بلدان الدخل فوق المتوسط، ثمة انخفاض هائل في مستويات الفقر حيث حققت الصين ثلاثة أرباع من هذا الانخفاض. وفي الفترة ما بين ١٩٨١ و ٢٠١٠، انتشلت الصين ٦٨٠ مليون فرد من حالة الفقر، كما خفضت من معدلات الفقر المدقع بها من ٨٤% في ١٩٨٠ إلى ١٠% في ٢٠١٣.<sup>٣</sup>

<sup>٣</sup> الإيكونوميست،

<http://www.economist.com/news/leaders/21578665-nearly-1-billion-people-have-been-taken-out-extreme-poverty-20-years-world-should-aim>, 25.04.2016.

الشكل ٢: نسبة عدد الفقراء الذين يعيشون تحت مستوى ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم (على أساس تعادل القوى الشرائية لعام ٢٠١٢)



المصدر: صممه المؤلفون وفقاً لمؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

ومع ذلك، فإن الاتجاه نحو الانخفاض في مستويات الفقر لم يأخذ منحى متكافئاً؛ حيث شهدت بالفعل بعض الأنحاء في العالم زيادةً في مستويات الفقر الخاصة بها في الفترة ذاتها.

### الفقر في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

على الرغم من أن إجمالي عدد السكان في الدول الأعضاء يصل إلى ما يقرب من ربع سكان العالم (٢٣%)، فإن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول لا يمثل سوى ٩% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ علمًا بأن ٢١ من بين ٤٨ دولة من أقل البلدان نموًا هي من البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي؛ بيد أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لا تشكل مجموعة متجانسة. وفي هذا السياق، فإن مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد داخل البلدان الأعضاء تعكس تكويناً شديداً للتفاوت، إذ يتراوح ما بين ٩٣٨ دولار أمريكي و ١٤٠,٦٤٩ دولار أمريكي (على أساس تعادل القوى الشرائية وفقاً للقيمة الدولية الحالية للدولار) في ٢٠١٤°. فضلاً عن أن عدد من يعيشون تحت مستوى ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يبلغ قرابة ٣٥٠ مليون شخص ممثلاً ٢١% من إجمالي عدد سكان البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ٢٠١٤.

### الفقر المتعدد الأبعاد في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وبالنظر إلى مجموعة البلدان التي يتم حساب مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لها، يلاحظ أن ٦٨% من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مدرجة ضمن هذه المجموعة. ويبلغ عدد السكان الذين يعانون من حالة الفقر المتعدد الأبعاد حوالي ٤٣٠ مليون في البلدان الأعضاء في منطقة منظمة التعاون

٤ على أساس مستويات الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣، وتم استبعاد كل من الجمهورية السورية وجمهورية الصومال بسبب نقص في البيانات.  
٥ المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

الإسلامي؛ غير أن نسب السكان الذين يعيشون في حالة الفقر متعدد الأبعاد في البلدان الأعضاء تختلف اختلافاً كبيراً. فبينما تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون في حالة الفقر متعدد الأبعاد في الأردن ١% فحسب، تصل هذه النسبة في النيجر إلى حوالي ٩٠%. وإجمالاً، يعاني حوالي ما يزيد عن ربع سكان البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من الفقر المتعدد الأبعاد.

تتباين نسب إسهام الحرمان من مراحل التعليم، والصحة، ومستويات المعيشة في إجمالي معدل الفقر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي؛ فإن نسبة إسهام الحرمان من التعليم تتراوح ما بين ٣,٧% ( في أوزباكستان) و ٥٠,١% ( في العراق)، بينما تتراوح نسبة إسهام الحرمان من الصحة في إجمالي معدل الفقر ما بين ١٨,٢% (في موريتانيا) و ٨٣,٩% ( في كازاخستان)؛ في حين تتراوح نسبة إسهام الحرمان من مستوى المعيشة الكريمة في إجمالي معدل الفقر ما بين ١٠% (في الأردن) و ٥١,٩% (في أوغندا).

#### التحديات الرئيسية للتخفيف من حدة الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

على الرغم من توافر الموارد الطبيعية بكثرة، وتراكم رأس المال في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تُصنّف ٢١ دولة من الدول الأعضاء ضمن أقل البلدان نمواً. وتقع معظم هذه الدول في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن بين أكثر التحديات التي تواجهها البلدان الأعضاء انتشاراً فيما يتعلق بالفقر ما يلي<sup>٦</sup>:

- المؤسسات غير المُطورة، والافتقار إلى القدرة على التنفيذ
- الافتقار إلى الهياكل المالية الكافية
- عدم كفاية الموارد
- ضعف البنية الأساسية
- تخلف القطاع الزراعي
- الظروف غير المواتية للتجارة العالمية
- التحديات المتعلقة بالصراعات والكوارث

<sup>٦</sup> استراتيجية الكومسيك (٢٠١٢)، متاحة على الموقع الإلكتروني للكومسيك ([www.comcec.org](http://www.comcec.org))

## الإنجازات المحرزة في الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

على الرغم من وجود تقدم ملحوظ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا تزال ثمة فجوات ينبغي سدها. فضلاً عن ذلك، وفيما يتعلق بتحقيق مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، فإن بلدان الدخل المرتفع تبدو أكثر نجاحاً من بلدان الدخل المنخفض في هذا الصدد؛ حيث إن التحديات التي تواجه البلدان الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تتركز حول الافتقار إلى الإرادة السياسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والالتزام بها، والمشكلات المتعلقة بالقدرات المؤسسية، والافتقار إلى وجود الموارد المالية المناسبة، والوضع الاقتصادي العالمي، وعدم وجود بيئة مواتية لجذب الاستثمارات وتشجيع تنمية القطاع الخاص، والافتقار إلى وجود نمو يشمل كافة المجالات. ومع ذلك، فإن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يعد أمراً بالغ الأهمية، خاصة في ضوء التحديات الخاصة التي واجهت تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والسياقات الأكثر طموحاً لأهداف التنمية المستدامة.

### أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة

ومن أجل متابعة الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تنجز بعد، ودعمه بعد عام ٢٠١٥، تم وضع أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي تتركز حول أهداف التنمية المستدامة، كما تم الإعلان عنها في مؤتمر القمة الاستثنائي للأمم المتحدة الذي انعقد في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥. وبينما تركز خطة الأهداف الإنمائية للألفية، في الغالب، على التحديات التي تواجه البلدان الفقيرة، تضع أهداف التنمية المستدامة تصوراً لمرحلة يتم فيها الانتقال إلى إطار أكثر شمولاً للتنمية يحظى باهتمام البلدان كافة، بغض النظر عن مستويات التنمية فيها.

لذا، فإنه من المتوقع أن تشكل مرحلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تحدياً لكثير من البلدان؛ ولاسيما أن عمليات المتابعة والتقييم تعلق عليهما أهمية كبيرة فيما يختص بالتنفيذ الناجح للأهداف والغايات. غير أن وضع المؤشرات المطلوبة يعد أمراً قيد التنفيذ؛ كما أن النقاشات في هذا الشأن لم تنته بعد. ففي هذا الصدد، من الأهمية بمكان متابعة الجدل الجاري عن كثب، والاستفادة من منابر التعاون الحالية، مما سيؤدي إلى تعزيز الشراكات القائمة على التنمية، بما في ذلك المؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص بغية سد الفجوات المعرفية، ونشر أفضل الممارسات، وبناء القدرات.

تحتاج منظمة التعاون الإسلامي إلى وضع نهج شامل وكامل لمواكبة السياق الطموح الخاص بأهداف التنمية المستدامة. لذا، إلى جانب الجهود المبذولة في منظمة التعاون الإسلامي، ينبغي إدراج عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي باعتبارها كيانا منفصلا. ولذلك، أعد مكتب تنسيق الكومسيك ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، كخطوة أولى تهدف إلى لفت الانتباه إلى ذلك الجدول الحافل، جلسة بعنوان "عوامل النجاح الأساسية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: الوضع الراهن والآفاق المستقبلية لمنظمة التعاون الإسلامي" في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥ .

### نفاذ المجموعات الضعيفة لبرامج الحماية الاجتماعية<sup>٧</sup>

تتمتع أنظمة الحماية الاجتماعية التي تم تطويرها بمزايا عديدة، مثل تقديم يد العون في تنمية القدرات البشرية، والحد من عدم المساواة، وزيادة الفرص، والمساعدة على تحقيق التماسك الاجتماعي من خلال سياسة الدمج. وفي هذا الصدد، تعد التغطية واحدة من أهم التحديات الرئيسية التي تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية؛ حيث توجد العديد من الصعوبات التي يتم مواجهتها فيما يختص توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل مثلاً الأوضاع العشوائية، والمجموعات الضعيفة المستبعدة اجتماعياً.

وتتضمن المجموعات الضعيفة كبار السن، وذوي الإعاقة العقلية والجسدية، والأطفال وكذا الشباب المعرضين للخطر، والمشردين من الأفراد واللاجئين، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز من الأفراد أو الأسر، والأقليات الدينية والعرقية، والعاطلين، والأسر المعيشية التي تعيلها المرأة. لذا، تظهر الأهمية البالغة لبرامج الحماية الاجتماعية بالنسبة للمجموعات الضعيفة من أجل تلبية احتياجاتهم. فضلاً عن ذلك، تعلق العديد من البلدان أهمية كبرى على برامج الحماية الاجتماعية الموسعة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما في مجالي الصحة والتعليم؛ كما ساعدت شبكات الأمان الاجتماعي في تجنب الآثار السلبية للأزمات كالجوع، والفقر المدقع. فإن تزايد البراهين على أثر برامج شبكات الأمان قد ساعد في توسيع نطاقها داخل بلدان الدخل المنخفض؛ بيد أن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، على نحو مستدام، ليشمل الفقراء والمجموعات الضعيفة يظل واحداً من التحديات.

وتختلف أنواع برامج الحماية الاجتماعية وفقاً للهدف منها وللمخاطر التي تغطيها. ويشمل التصنيف المعتاد والمقبول لدى البلدان النامية برامج الحماية الاجتماعية للتأمين الاجتماعي (برامج مساهمة، ألا

<sup>٧</sup> للاطلاع على البيانات والتحليل المستخدم في هذا الجزء، الرجاء قراءة " نفاذ المجموعات الضعيفة لبرامج الحماية الاجتماعية في البلدان الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، مكتب تنسيق الكومسيك، ٢٠١٦ "

وهي المعاشات)، وأسواق العمل ( مثل التدريب على العمل)، و برامج المساعدة الاجتماعية غير المساهمة (أو شبكات الأمان الاجتماعي)، التي تتضمن برامج الإغاثة الإنسانية، والإغاثة من الكوارث، والتحويلات النقدية، وأختام الطعام، والتغذية بالمدارس، والتحويلات العينية، والأعمال العامة الشاقة، والمساعدات الغذائية المستهدفة، والمعونات، والإعفاء من المصاريف. وتعمل برامج التأمين الاجتماعي وبرامج سوق العمل على إفادة مجموعات الدخل الأكثر ارتفاعاً، بينما تنصب برامج المساعدة الاجتماعية، في العموم، (ولا تقتصر على) حول المجموعات الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً.

ووفقاً للبنك الدولي، ثمة أربعة أنواع من خدمات الحماية الاجتماعية، وتتمثل فيما يلي:

عالمية (ولكن ليست مجانية كلياً)	معونات الغذاء والوقود هي الأكثر شيوعاً؛ التعليم المدرسي، تلقي الرعاية الصحية
ذات صلة بالعمل/ كسب الدخل	يدخل فيها أقل من نصف السكان العاملين بسبب ارتفاع مستوى العمل غير الرسمي
اختبار لتقييم سبل العيش	في الجمعيات الأهلية، وقطاع الأعمال الخيرية، مثل الرعاية الاجتماعية حيث العقود مع الوزارات ذات الصلة
حسب الشريحة	في الجمعيات الأهلية، وقطاع الأعمال الخيرية، فمثلاً الرعاية الاجتماعية حيث العقود مع الوزارات ذات الصلة؛ ووبرامج التحويلات النقدية الجديدة

من الممكن أن يكون لبرامج الحماية الاجتماعية إما آثار حمائية، مثل توفير الإغاثة من الحرمان، أو آثار وقائية، مثل درء الشعور بالحرمان فور حدوث صدمة ما، أو آثار تشجيعية، مثل تعزيز الدخل والقدرات. فكل هذه الأبعاد من الممكن أن تحدث تحولاً اجتماعياً، مما يستلزم التعامل مع اختلال توازن القوى التي تنتسب في الشعور بالضعف، أو تدعمه.

وعلى المستوى العالمي، تزايدت خدمات الإنفاق العام والخدمات الاجتماعية من السيتينات إلى الثمانينات؛ حيث شيدت الدول في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مدارس عامة، وجامعات، وشبكات للرعاية الصحية، على الرغم من توافر هذه الخدمات، في بادئ الأمر وفي المقام الأول، في المناطق



الحضرية. كما لوحظت الفائدة التي تتحقق من وراء هذه المبادرات في انخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال.

ففي العالم النامي، وضعت العديد من البلدان برامج للحماية الاجتماعية العالمية؛ فعلى سبيل المثال، لدى الهند نظام معونات غذائية ملائم يعد واحداً من البرامج العالمية. فالبرنامج يغطي الحبوب، ومكونات أساسية للطهي، كما يعد جزءاً من حملة موسعة بعنوان "الحق في الغذاء" لاقت إقبالاً هائلاً في الهند. وساعدت برامج التغذية القومية بالهند في تحسين نسبة الحضور بالمدارس والالتحاق بها. كما قدمت كل من جمهورية كوريا، وتايوان، وكوستا ريكا برامج حماية اجتماعية عالمية. ففي كوريا، أدت الإصلاحات في برامج الصحة، ونظام المعاشات، وبرنامج التأمين الاجتماعي ضد البطالة، بالإضافة إلى برنامج ضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة، إلى زيادة التغطية والمساواة الخاصة بالحماية الاجتماعية. فضلاً عن ذلك، تم دمج برامج متنوعة للتأمين الصحي في برنامج واحد متكامل للصحة العامة؛ حيث تمخض عن ذلك نتائج في غاية الفعالية، مثل خفض التكاليف الإدارية من ١١,٤% إلى ٤,٧%. كما قدم برنامج تأمين العمل مزايا نقدية، وتدريباً على العمل، وقروضاً صغيرة للعمال المؤقتين العاطلين. وعلاوة على ذلك، تم طرح موضوع حماية كبار السن في العالم بعد ضم كل من يعملون بالأعمال الحرة في الحضر في ١٩٩٩.

يطبق كثير من البلدان النامية برامج متعددة للتأمين ضد البطالة، مثل الصين، والبرازيل، وجنوب أفريقيا. غير أن هذه البرامج غالباً ما تستبعد فئات معينة، كالمزارعين، وكذا الحال في المنطقة العربية. فإن النماذج الناجحة للبلدان في شرق آسيا، مثل تايوان وجنوب كوريا، وبلدان أخرى، مثل كوستا ريكا، وولاية كيرلا الهندية، وسريلانكا، تعد من الأمثلة الرئيسية في العالم النامي التي توضح أن التغيير الاجتماعي الذي يحدث تحولاً لا يمكن حدوثه سوى من خلال تعزيز آليات الإدماج الاجتماعي، والمساءلة، والتماسك الاجتماعي. وفي هذا الشأن، من الممكن لكافة الدول، والأسواق، والجمعيات الخيرية، والمنظمات المجتمعية، والأسر، والوكالات المانحة، أن تضطلع بدور في تيسير التغطية على مستوى العالم. ولاسيما تستدعي الحاجة إشراك الدولة في تمويل هذه الخدمات، وتوفيرها، وإدارتها عند ظهور الاختلافات بين الريف والحضر أو الاختلافات الإقليمية.

وفيما يتعلق بالمساعدة الاجتماعية غير القائمة على المساهمة، أصبحت هذه البرامج هي الاتجاه السائد في البلدان النامية بسبب الضعف الشديد الذي حل بالمبادئ العالمية، والضغط المالي الواقع على الكثير

من الدول عند تمويل سياسات الحماية الاجتماعية. فضلاً عن ذلك، برامج المساعدة الاجتماعية تتبنى نهجاً مستهدفاً أو نهجاً يعتمد على اختبار سبل العيش فيما يختص بالتحويلات النقدية أو العينية؛ فهي تروج الأساس المنطقي لاستهلاك يجمع بين سهولة الاستخدام وتفاعل المستهلك في آن واحد نظراً لتقديم هذه البرامج للمحتاجين أيضاً من أفراد السكان، كما أنها لم تقو على التصدي للصدمات الاجتماعية أو الاقتصادية غير المتوقعة.

تمتلك الصين، وجنوب أفريقيا، والهند، والبرازيل برامج للتحويلات النقدية ملائمة للسكان الضعفاء. فعلى سبيل المثال، ينتفع فقراء الريف بالصين من برامج المساعدة الاجتماعية غير المساهمة، وكذا من برنامج يعرف بـ " الضمانات الخمسة" الذي استمر العمل به منذ ١٩٥٠ ، حيث يضمن أن جميع الفقراء الذين يقطنون في الريف ينعمون بمقومات الحياة الأساسية، مثل الغذاء، والملبس، والمأوى، وحتى الإعانات المالية اللازمة لتغطية تكاليف الوفاة.

ولكن، تشكل القيود قصيرة الأمد، وتلك التي تتعلق بتوزيع برامج التحويلات النقدية في بعض الحالات أهمية كبرى؛ حيث إن الوصول لشريحة عريضة من السكان قد يشير أيضاً إلى ارتفاع مستويات الاعتماد على هذه البرامج مع وجود أسر غير قادرة على دعم نفسها مادياً على المدى البعيد. ويمثل ذلك أحد نقاط الضعف في برامج المعونات الغذائية العالمية على وجه الخصوص. ففي إندونيسيا، على سبيل المثال، تم طرح أحد برامج إصلاح معونات الوقود في ٢٠٠٥ لمجابهة هذا التحدي مع ثلاث برامج لشبكة الأمان الاجتماعي للتعويض عن الانخفاضات الحادة في دعم الوقود. ولتخفيف أثر ارتفاع الأسعار على الفقراء وعلى الأسر القريبة من مستوى الفقر، طرحت الحكومة برنامج تحويل نقدي غير مشروط وصل إلى ١٨,٥ مليون أسرة بتكلفة بلغت ٠,٣ % من إجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى برنامج تأمين صحي، وبرنامج دعم التعليم.

نفاذ المجموعات الضعيفة لبرامج الحماية الاجتماعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي<sup>٨</sup>

<sup>٨</sup> للاطلاع على البيانات والتحليل المستخدم في هذا الجزء، الرجاء قراءة " نفاذ المجموعات الضعيفة لبرامج الحماية الاجتماعية في البلدان الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، مكتب تنسيق الكومسيك، ٢٠١٦ "

تضم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مجموعة متنوعة من البلدان المختلفة اجتماعياً واقتصادياً. كما أن تقييم درجة الوصول لبرامج الحماية الاجتماعية، وكذا تقييم حالة الضعف يعكس التنوع الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي لهذه البلدان. غير أنه ما من بلد من تلك البلدان يمتلك أنظمة شاملة للرفاه الاجتماعي، أو لتقديم الخدمات العامة تعتمد على تمتع كافة المواطنين بحقوقهم الاجتماعية الأساسية. وعلى وجه العموم، تتمتع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بقاعدة عريضة من برامج المساعدة الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي، وسوق العمل؛ بيد أن تغطية الفقراء والمجموعات الضعيفة في المجتمع لا تزال تتم بشكل غير كامل، بل يندم وجودها في بعض الأحيان.

منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية، ارتفع الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي في بعض دول منظمة التعاون الإسلامي في المجمل من ١٠,١ % من إجمالي الإنفاق قبل الأزمة إلى ١١,٩ % أثناء الأزمة ، و إلى ١٢,٥ % بعد ذلك (٤,١٦ %، ٤,٤٤ %، و ٤,٥٩ % من إجمالي الناتج المحلي على التوالي). فإن البلدان في مجموعات الدخل المنخفض أو الدخل دون المنخفض، مثل مصر واليمن، قد أوسعت نطاق معايير التأهيل لحصة الغذاء المدعوم والتحويلات النقدية للسكان الضعفاء، مما أدى إلى زيادة نفاذ الفقراء والسكان الضعفاء لها. غير أن في أغلب البلدان الأعضاء، يظل الإنفاق على الحماية الاجتماعية منخفضاً نسبياً في الكثير من الحالات.

فضلاً عن ذلك، على الرغم من إنفاق الحكومة الهام، في بعض الأحيان، على الرعاية الصحية، فإن الأغلبية العظمى للناس عبر بلدان منظمة التعاون الإسلامي معرضون لأن يتكبدوا مبالغ طائلة للحصول على الخدمات الصحية؛ حيث إن غياب سهولة الوصول إلى الرعاية الصحية وبرامج الدفع المسبق، في الكثير من البلدان، قد أجبر الأسر المنخفضة الدخل على إنفاق نصيب أساسي من دخولها على الخدمات الصحية على حساب مقومات أساسية أخرى، مثل الغذاء، مما يعرضها في أغلب الأحيان إلى الوقوع بشكل أكبر في دائرة الفقر.

ففي برامج التأمين الاجتماعي الخاصة بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ثمة فجوات هائلة في تغطية هذه البرامج؛ حيث تتفاوت معدلات تغطية التأمين الاجتماعي بشكل ضخم من ٨ % في اليمن إلى ٨٧ % في ليبيا، ويعزى ذلك إلى بنية سوق العمل ( القطاع العام أو الخاص على سبيل المثال)، وإلى الترتيبات المؤسسية التي تغطي فئات مختلفة من العاملين. فإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتمتع بمستويات عالية من العمالة غير الرسمية. وفي المتوسط، ٦٧ % من القوى العاملة في البلدان

العربية، باستثناء الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، لا تسهم في برامج التأمين الاجتماعي؛ ومن بينهم العاملون بالزراعة، وأصحاب الأعمال الحرة في مجال المشروعات المتناهية الصغر أو الصغيرة، إلى جانب موظفيهم. فإن العاملين بالزراعة، والعاملين في النطاق المنزلي لدى الأسر، والعاملين الأجانب من المهاجرين هم أكثر المجموعات المستبعدة من آلية التأمين الاجتماعي في أغلب البلدان. وجزء كبير من البرامج التأمين الاجتماعي الرسمي لا تغطي سوى ٣٠% من سكان دول منظمة التعاون الإسلامي، أما المجموعات المتبقية فتوجد في القطاع غير الرسمي، وعليها البحث عن الموارد بصورة غير رسمية من خلال الأسرة على سبيل المثال.

أما عن التغطية، فأغلب برامج المساعدة الاجتماعية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لا تتمكن من تغطية أكثر من ٢٠% من الفئة الدنيا (المجموعات الأكثر فقراً)، بينما تغطي بعض البرامج جزءاً جوهرياً (يصل إلى ١١-١٢%) من الفئات العليا. وبمقارنة مناطق أخرى حول العالم، يتضح ضعف أداء برامج المساعدة الاجتماعية وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي فيما يتعلق بالمنتفعين: ففي جميع المناطق الأخرى، تشكل الفئات الدنيا ٣٠% على الأقل، أو أكثر من المنتفعين بشبكة الأمان الاجتماعي، بينما تنصدر أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي العالم بـ ٣٦%. وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تستهدف برامج المساعدة الاجتماعية، وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي الفقراء والضعفاء؛ بيد أن السكان الأثرياء يشكلون أيضاً نصيباً هائلاً من المنتفعين بشبكة الأمان الاجتماعي. ففي المتوسط، يأتي ربع المنتفعين من المساعدة الاجتماعية غير المدعومة فحسب في المنطقة العربية من الفئة الأكثر فقراً، بينما يأتي ١٥% من الفئة الأكثر ثراءً. ففي بعض البرامج، كالتالي توجد في الضفة الغربية وغزة، تم تحسين الاستهداف منذ ٢٠٠٩، وذلك بفضل إنشاء برنامج موحد للتحويل النقدي في ٢٠١٠ يستخدم اختباراً لتقييم سبل العيش على أنه آلية للاستهداف وخطة للدفع الموحد. في حين أن نصيب المنتفعين من شبكة الأمان الاجتماعي لدى فئة السكان الأكثر ثراءً بجيبوتي والمغرب، ولدى الفئة الأكثر فقراً متماثل.

وتتمثل بعض التحديات الرئيسية أمام المجموعات الضعيفة للوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي فيما يلي:

➤ التوظيف غير الرسمي،

➤ الوصول إلى الخدمات الأساسية بشكل غير مناسب، ولا سيما الوصول إلى الخدمات التعليمية وخدمات الرعاية الصحية،

➤ عدم التفريق بين القادرين على العمل وغير القادرين عليه عند تصميم برامج شبكة الأمان الاجتماعي،

➤ انخفاض الإنفاق العام على سياسات الحماية الاجتماعية و عدم كفايته.

وفي ضوء هذه التحديات، من الممكن تحديد سلسلة من التوصيات التي تتعلق بتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية لتصل المجموعات الضعيفة في البلدان الأعضاء كما يلي:

• ينبغي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي المبادرة بإنشاء قاعدة حماية إجتماعية أساسية لأغلب المجموعات الضعيفة. وسيضمن ذلك في بادئ الأمر إجراء دراسات تحليلية للجدوى والعائد المادي منها لباقيات حماية إجتماعية بعينها.

• تشكل تكاليف الصحة عبئاً رئيسياً على السكان المحليين بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما بالنسبة ذوي الإعاقة وكبار السن. لذا، يجب على برنامج المعاش الاجتماعي أن يصل بينه وبين الخدمات الصحية بصورة وثيقة. فعلى سبيل المثال، لتعزيز الأثر، من الممكن للمنتفعين من برنامج المعاش الاجتماعي أن يكونوا بشكل مباشر مؤهلين لتلقي الخدمات الصحية العامة مجاناً. وفي هذا الصدد، تستطيع برامج المعاش الاجتماعي أن توفر الحد الأدنى من الدخل للبالغين من ذوي الإعاقة، وللأسر التي تكون فيها المرأة ربة البيت، ولمن تجاوز الستين من عمره، وكبار السن الذين لا معاش لهم بسبب عدم قدرتهم على العمل، وافتقارهم إلى أي مصدر دخل آخر.

• قد تستدعي الحاجة إصلاح برامج العمل العام المتاحة في بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنخفضة الدخل بغية توفير مناخ توظيفي أكثر استقراراً للمجموعات الضعيفة، ولا سيما غير القادرين على العمل، وكذا هؤلاء الذين يفتقرون إلى الأمان الوظيفي؛ ويحتل العاملون بالزراعة نسبة كبيرة من هذه الفئة. ففي البلدان ذات الدخل المنخفض ودون المتوسط، يمكن توحيد البرامج تحت مظلة برنامج عمل قومي

عام مكثف ودائم صمم لمساعدة الأسر غير الآمنة غذائياً على أن تتعايش أثناء الفترات الصعبة كل عام.

• قد توفر البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحويلات نقدية للأسر المُعدمة التي تعول أطفالاً وكبار السن أو ذوي الإعاقة. ويمكن إعطاء الأولوية للأسر التي تضم أيتاماً وأطفالاً ضعفاءً، وأرباب أسرة غير متزوجين، وكذا الأسر التي بها أفراد بحاجة إلى رعاية ولكنهم قادرين على العمل. فضلاً عن ذلك، إن التحويلات النقدية المشروطة التي تمد الأسر بالحوافز لتحسين مستويات الصحة والتعليم لأفرادها ينبغي توسيع نطاقها لتغطية كافة الأسر الفقيرة التي تضم أطفالاً.

• الحاجة ملحة للترويج للرعاية الصحية المجانية والعالمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ففي العديد من البلدان الأعضاء، يتم توفير الرعاية الصحية مجاناً بالفعل لمن هو دون الخامسة، وللحوامل والمرضعات. ويحق للأطفال بالمدارس أن يتلقوا الرعاية الصحية في المنشآت العامة؛ بيد أن هذه السياسة لا يتم تطبيقها بشكل مستمر.

قد تشتمل البرامج التي لقيت اهتماماً مبدئياً والاستثمارات من الحكومة وشراكات التنمية الدولية في السنوات الأخيرة على برامج للتعليم، وبرامج لتوظيف الشباب. علاوة على ذلك، يجب أن تتصل هذه التدخلات والسياسات بسياسة التعليم بغية سد الفجوات المتعلقة بالمهارات، وتلبية مطالب التوظيف في أسواق العمل المحلي.

### الجهود المبذولة تحت مظلة الكومسيك

#### • الاجتماع السابع لفريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر

نظراً للأهمية العالقة بالحماية الاجتماعية باعتبارها مكوناً جوهرياً لسياسة التنمية القومية، ونظراً لأن تغطية المجموعات الضعيفة تعد واحدة من التحديات التي تواجهها برامج الحماية الاجتماعية، انعقد الاجتماع السابع لفريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر في ١١ فبراير/ شباط ٢٠١٦ بعنوان " نفاذ المجموعات الضعيفة لبرامج الحماية الاجتماعية في البلدان الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي." وخلال هذا الاجتماع، نظر ممثلو البلدان الأعضاء في الدراسة التحليلية المعنونة " نفاذ المجموعات الضعيفة لبرامج الحماية الاجتماعية في البلدان الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، وكذا في " تقرير الكومسيك

لآفاق المستقبلية للفقير لعام ٢٠١٥ . وتم إثراء النقاشات أثناء الاجتماع بالعروض التي قدمتها الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والجمعيات الأهلية.

وخلص الاجتماع إلى التوصيات التالية الخاصة بالسياسات:

١. تعزيز رسمية الأعمال في سوق العمل من خلال خلق بيئة تنظيمية لتيسير تحويل الأعمال ذات الطابع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وزيادة إنتاجية المعينين بشكل غير رسمي والعاطلين لفترات طويلة من خلال برامج التدريب وتنمية المهارات، وخدمات الائتمان وتنمية الأعمال.

٢. تعزيز تغطية الرعاية الصحية الحرة والعالمية للمجموعات الضعيفة.

٣. وضع برامج شبكة الأمان الاجتماعي خاصة لتحسين إمكانية نفاذ الأطفال الضعفاء للخدمات الصحية والتعليمية بغية منع انتقال ظاهرة الفقر بين الأجيال.

٤. تصميم برامج خاصة لشبكة الأمان الاجتماعي بغية توفير حد أدنى من الدخل بشكل منتظم للعاطلين ( مثل ذوي الإعاقة، والأسر الفقيرة التي تكون فيها المرأة رب البيت، وكبار السن الذين لا معاش لهم)، وكذا وضع برامج لشبكة الأمان الاجتماعي ( بما في ذلك برامج التنشيط) للقادرين على العمل.

ويمكن الاطلاع على فعاليات الاجتماعات والعروض المقدمة أثناء هذه الاجتماعات على موقع الكومسيك الإلكتروني الخاص بها ([www.comcec.org](http://www.comcec.org)).

من المقرر انعقاد الاجتماع الثامن لفريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦ ، أنقرة، الجمهورية التركية، وموضوعه " الهجرة القسرية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الإطار الخاص بالسياسات الذي تتبناه البلدان المضيفة."

#### • تمويل مشروعات الكومسيك (إدارة دورة المشروعات)

تستطيع البلدان الأعضاء عند تسجيل نفسها في فريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر وفي مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي أن تقترح مشروعات تعاون متعددة الأطراف داخل إطار تمويل مشروعات الكومسيك، التي تعد أداة أخرى هامة لتنفيذ الاستراتيجية.

وفي إطار الدعوة الثانية لتسليم المشروعات، فقد تم تنفيذ المشاريع الأربعة التي قدمت من قبل الكامبيرون، وإيران، وسورينام، ومركز أنقرة بنجاح. ويرد فيما يلي عناوين المشروعات، ومعلومات مختصرة عن المشروعات التي تم تنفيذها في ٢٠١٥:

➤ عنوان المشروع المقدم من الكامبيرون هو "بناء القدرات الإنتاجية لصغار المنتجين الزراعيين للبن والكافو في الكامبيرون، ونيجيريا، وبنين من خلال تحسين الممارسات الخاصة بالصحة النباتية". يهدف المشروع إلى تحديد أفضل الممارسات للتخفيف من حدة الفقر في إطار برامج التأهيل المجتمعي، ووضع قاعدة بيانات، ورفع التوعية لدى واضعي السياسات في البلدان الأعضاء في الكومسيك، وتعزيز فهم مديري التأهيل المجتمعي والعاملين لأنشطة التأهيل المجتمعي التي ترمي إلى التخفيف من حدة الفقر.

➤ عنوان المشروع المقدم من إيران هو "دور التأهيل المجتمعي في الحد من الفقر: دراسة مقارنة بين إيران، وماليزيا، وإندونيسيا". يهدف المشروع إلى تحديد أفضل الممارسات للتخفيف من حدة الفقر في إطار برامج التأهيل المجتمعي، ووضع قاعدة بيانات، ورفع التوعية لدى واضعي السياسات في البلدان الأعضاء في الكومسيك، وتعزيز فهم مديري التأهيل المجتمعي والعاملين لأنشطة التأهيل المجتمعي التي ترمي إلى التخفيف من حدة الفقر.

➤ عنوان المشروع المقدم من سورينام هو "تصميم وتنفيذ نظام المعلومات الإدارية لشبكات الأمان الاجتماعي في الدول الأعضاء في الكومسيك". والبلدان الشريكة هي غينيا وتركيا. يهدف المشروع إلى بناء القدرات لتصميم نظام المعلومات الإدارية لشبكات الأمان الاجتماعي الخاصة بحكومات سورينام وغينيا بالتعاون مع تركيا.

➤ عنوان المشروع المقدم من مركز أنقرة هو "تحسين القدرات الإحصائية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إحصائيات الفقر". ويهدف المشروع إلى إجراء سلسلة برامج لبناء القدرات قصيرة المدى وبرامج تدريبية في إحصائيات الفقر.

علاوة على ذلك، بمقتضى الدعوة الثالثة لتسليم المشروعات التي أطلقت في سبتمبر/ أيلول

٢٠١٥، سيتم تنفيذ المشروع المقدم من إندونيسيا في ٢٠١٦.



➤ إطلاق مبادرات محلية للتخفيف من حدة الفقر من خلال معيشة مجتمعية مستدامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

• **برامج مستمرة أخرى للتخفيف من حدة الفقر تحت مظلة الكومسيك**

وثمة برامج أخرى يجري تنفيذها للتخفيف من حدة الفقر تحت مظلة الكومسيك، ألا وهي: صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (تحت مظلة البنك الإسلامي للتنمية)، والبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا (تحت مظلة البنك الإسلامي للتنمية)، والبرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (تحت مظلة مركز أنقرة)، وبرنامج القطن الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي.

- تم إنشاء صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بوصفه صندوقاً خاصاً، وذلك تماشياً مع القرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي داخل البنك الإسلامي للتنمية عام ٢٠٠٧. وقد أنشئ الصندوق بغرض التخفيف من حدة الفقر من خلال تعزيز القدرة الإنتاجية للفقراء، وخفض الأمية، واستئصال شأفة الأمراض والأوبئة، وخصوصاً الملاريا والتدرن الرئوي (السل)، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز داخل البلدان الأعضاء. وتبلغ الميزانية المطلوبة من الصندوق ١٠ مليار دولار أمريكي. تم إنشاء الصندوق في صورة وقف، أي أن الأنشطة والمشروعات تحت مظلة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية يمكن تمويلها فحسب من الأرباح التي تم الحصول عليها من موارد رأس المال. وتقدر إجمالي الإسهامات التي تم الحصول عليها ٢,٤٢ مليار دولار أمريكي حتى الآن؛ حيث ساهم البنك الإسلامي للتنمية فيهم بـ ٨٥٠ مليون دولار أمريكي، كما ساهمت الدول الأعضاء بـ ١,٥٧ مليار دولار أمريكي. وبحلول عام ٢٠١٥، سيكون قد تم الانتهاء بالفعل من مشروعين تمويل متناهي الصغر في قرغيزتان (١,٧ مليون دولار أمريكي)، وآخر بعنوان " مشروع التنمية المجتمعية" في إندونيسا ( ٧ مليون دولار أمريكي). فضلاً عن ذلك، تم تشغيل ٦٥ مشروعاً تحت مظلة محطة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية حالياً. وتُقدَّر التكلفة الإجمالية لهذه المشروعات بمبلغ ٩٧,٣٣ مليون دولار أمريكي.

- أما البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، فهو برنامج آخر وُضِع تماشياً مع القرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي من أجل التخفيف من حدة الفقر في الدول الأفريقية الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. ويهدف البرنامج، الذي بدأ عام ٢٠٠٨، إلى الإسهام الفاعل في محاربة الفقر، وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز التكامل الإقليمي. ويبلغ رأس المال المستهدف للبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا ١٢ مليار دولار أمريكي. وحتى يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، بلغ إجمالي الإنفاق ١,٦١٨ مليون دولار أمريكي ممثلاً ٤٣% من

مجموع الاعتمادات التي تقدر بـ ٣,٧٩٨ مليون؛ كما تم تنفيذ ٦٧ مشروعاً تحت مظلة البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا.

- أما البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فقد أطلقه مركز أنقرة عام ٢٠٠٩. ويهدف البرنامج، بشكل أساسي، إلى رفع جودة التعليم المهني والتدريب في القطاعين العام والخاص، وتعزيز الفرص أمام الأفراد في الدول الأعضاء. وقد أُطلقت برامج بناء القدرات من خلال ٢٢ برنامجاً اجتماعياً واقتصادياً مختلفاً يشتمل على موضوعات فرعية داخل إطار البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وفي إطار مبادرة منظمة التعاون الإسلامي للقطن، أعدت الدورة الثانية والعشرون للكومسيك خطة العمل الخمسية لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن (٢٠٠٧ - ٢٠١١)، كما صادقت عليها الكومسيك في دورتها الثانية والعشرين بهدف تعزيز تبادل التجارة، والمشاريع الاستثمارية، والتقدم التكنولوجي في/ بين الدول الأعضاء المنتجة للقطن، وخاصة في قارة أفريقيا. وتم تمديد فترة العمل بخطة العمل لخمس سنوات أخرى (٢٠١٢-٢٠١٦). وحتى الآن، اعتمد البنك الإسلامي للتنمية تمويل ثمانية مشروعات، حيث تم تنفيذ أربعة منها بالفعل، وجاري تنفيذ المشروعات الثلاثة للجمهورية الكاميرون. ويبلغ إجمالي ميزانية هذه المشروعات حوالي ١٧ مليون دولار أمريكي. أما بالنسبة للمشروعات المتبقية التي يبلغ عددها ١٩ مشروعاً، والتي تم عرضها على البنك الإسلامي للتنمية، فقد قام مركز أنقرة، تماشياً مع القرار الصادر عن الاجتماع الخامس للجنة المشروعات، بضم ١٤ مشروعاً منها في مشروع واحد معني بالمساعدة الفنية وبناء القدرات، حيث تم عرضه على بنك الإسلامي للتنمية لتمويله. وفيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية الخمسة، أهابت لجنة المشروعات بكل من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية لمراجعتها معاً وتقديم ملاحظاتها لمالكي المشروع.